ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

جيوسياسية المناطق الجنوبية للجزائر بين التهديدات الإقليمية والدولية

Geopolitical regions of southern Algeria between regional and international threats

"Jiyūsiyāsīyah al-manāṭiq al-janūbīyah lil-Jazā'ir bayna al-tahdīdāt al-iqlīmīyah wa-al-dawlīyah"

نعيجي عبدالوهاب*
طالب دكتوراه بجامعة الأغواط مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية
a.naidji@lagh-univ.dz

د. حبيطة لخضر
أستاذ محاضر"أ" بقسم العلوم السياسية بجامعة الأغواط
la.habita@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 29- 02- 2024 تاريخ قبول المقال: 08- 03- 2024 تاريخ نشر المقال: 10- 03- 2024

الملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية هندسة وإدارة المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، والتي أصبحت مؤخرا تشكل قلقا وجدلا بين صناع القرار في الجزائر وتفرض عدة نقاشات نظرية وسياسية تتطلب مقاربة عاجلة للوقوف على هذه المناطق وجعلها في صدارة الأولويات، بسبب تزايد التهديدات الأمنية في دول الجوار المتاخمة وعجز هذه الدول عن فرض سيطرتها الأمنية في كافة أقاليمها، التي باتت تستقطب أجندات ومشاريع أجنبية مختلفة تحاول اختراق وتفكيك المنطقة وتطرح خارطة سياسية جديدة.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحدودية، التهديدات الأمنية، التنافس الدولي.

Abstract: This study addresses the problem of the engineering and management of Algeria's southern border areas, which has recently become a concern and controversy among Algeria's decision-makers, and imposes several theoretical and political debates requiring an urgent approach to identifying these areas and making them a top priority. Owing to increased security threats in neighboring states and their inability to assert security control in all their territories," which now attracts various foreign agendas and projects that attempt to penetrate and dismantle the region and put forward a new political map,.

Keywords: Border areas, Security threats, International competition.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

المقدمة:

شكلت المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر في الآونة الأخيرة حالة من الريبة وعدم الاستقرار، وأصبحت تمثل أحد المعضلات الأمنية التي تؤرق صناع القرار، وتطرح العديد من النقاشات النظرية حول مصادر هذه التهديدات، وكذا تساؤلات حول كيفية تحول الحدود الجنوبية للجزائر المتاخمة مع منطقة الساحل وليبيا إلى ملاذا للإرهابين والجماعات المسلحة، وكل أشكال الجريمة المنظمة من تجارة السلاح والتهريب والمخدرات خاصة بعد التدخل الدولي في ليبيا مطلع سنة 2011 ومالي نهاية سنة 2012.

ومع تزايد هذه التهديدات تسعى الجزائر إلى تعزيز تواجدها الإقليمي في المنطقة، من خلال دعم الشركاء المحليين وتعزيز علاقاتها مع حدودها الجنوبية باتجاه منطقة الساحل والعمق الإفريقي، بنظرة ومقاربة تنموية تقوم على تنمية وهندسة الأمن بالمناطق الحدودية، وفق العديد من المشاريع الاستراتيجية وخطط التنمية للنهوض بهذه الأقاليم، كآلية لمواجهة واحتواء هذه التهديدات ومجابهتها، في ظل صراعات و"إحترابات" إقليمية في دول الجوار تغذيها أطراف دولية نافذة، يجعل الأمن القومي للجزائر أمام تحديات واختبارات عدة وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكال التالي :

كيف تعاملت الجزائر في إدارة مناطقها الحدودية الجنوبية في ظل التهديدات الأمنية الدولية والإقليمية؟

اعتمدت الدارسة في تحليلها لهذا الموضوع على المنهج النسقي التحليلي، ما استدعى تقسيمها إلى ثلاث محاور أساسية، وهي أولا: إعطاء قراءة استراتيجية للمناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، بامتداداتها ومقوماتها وثانيا: التعريج على مختلف السياسات والمشاريع التنموية الكبرى، التي استهدفت هذه المناطق وتحديد أفاق تنميتها، وثالثا وأخيرا : التهديدات والمشاريع الأجنبية المطروحة بالمنطقة، سواء بنية التفتيت أو المتوقع، لرسم توازنات جديدة في المستقبل القريب، ومالها من تداعيات بالطبع على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: المناطق الحدودية للجزائر، قراءة في الأبعاد والمقومات.

تواجه الجزائر العديد من التحديات والمخاطر الأمنية، خصوصاً في المناطق الحدودية الجنوبية لها مع ليبيا ومنطقة الساحل، حيث باتت تشهد هذه المنطقة بالذات العديد من الاضطرابات وكل مظاهر فشل الدولة **" Failed state"**، وهي تطرح العديد من التحديات التي تشكل قلقا وتهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري في رواقه الجنوبي، وتؤثر سلباً على استقرار المنطقة ككل، ما دفع الجزائر إلى انتهاج مقاربة تنموية صارمة في إدارة وهندسة الأمن بهذه المناطق لجعلها سدا منيعا في مواجهة ومجابهة أي تهديد.

المطلب الأول: الامتدادات الجغرافية للمناطق الحدودية في الجزائر

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

يمكن تعريف المنطقة الحدودية بكونها المسافة الحدودية، أوالعمق الذي يمتد من الخط الفاصل بين حدود دولتين متجاورتين، إلى غاية طول مسافة محددة داخل إقليم هاتين الدولتين، وعليه فان المنطقة الحدودية هي تلك المنطقة المتاخمة لحدود هذه الدولة، والظهير الخلفي لخط الحدود الفاصل والمعترف به بين هاتين الدولتين، كما يتم أيضا تحديد مساحة وعمق هذه المناطق، بالتماس مع حدود هذه الدول أو بناءا على اتفاقية مشتركة، أو بالاعتماد على الخط الفاصل بينهم وفقا لمناطق الحدود، والتقسيم الإداري الداخلي لكل دولة مع الدولة أو الدول المجاورة لها.[1]

تمتاز المناطق الحدودية بمجموعة من الصفات المشتركة والتي يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية هي:

- امتداد المناطق الحدودية على حدود دولتين أو اكثر.
- تميز هذه المناطق باتساع الرقعة الجغرافية ونقص ملحوظ في الكثاف السكانية.
- عادة ما تكون هذه المناطق تعاني من الهشاشة الأمنية والاختراقات الحدودية.
- تميز هذه المناطق بالعزلة والتهميش وقلة الإمكانيات وضعف التنمية.

أولا: جيوسياسية الحدود الجنوبية للجزائر.

1 - الاطار الجغرافي : تقع الجزائر في نقطة التقاء استراتيجي بين كيانين ضخمين الأول يمثله الاتحاد الأوربي، والثاني هو الاتحاد والعمق الإفريقي جنوبا باتجاه الصحراء الكبرى، ومن ناحية الشرق المنطقة العربية وهي هويتها وكل ما يربطها بقضايا الدين والأمة والتاريخ، وفلكيا هي تقع ضمن دائرتي العرض 38 شمالا و18 غربا وبين خطى الطول 09 غربا و12 شرقا لتتوسط حدود أربع دول مغاربية تونس من الشرق وموريتانيا والمغرب والصحراء الغربية غربا ومالي والنيجر جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا.

- ومن حيث المساحة تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا وهي الأولى عربيا وإفريقيا بامتداد يقدر ب 2381741كلم [2]، وهي أكبر دولة في اتحاد المغرب العربي ولها حدود مع كل أعضائه وتسيطر على 40% من مساحته الكلية كما تحتل المرتبة الخامسة عالميا في احتياطي الغاز والرابعة عشر من حيث احتياطي النفط، وتحتل أيضا المرتبة الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي والثانية من حيث عملية التمويل للقارة الأوربية.[2]

[1] رافت شريف، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة البدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 24 ، 2017 ، ص 7-26.

[2] علاق جميلة ، بلمشوار ربراب، المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية وتعزيز المقدرات السياحية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد 04 ،العدد 02، 2019 ، ص205-227.

هذه الميزات الجيوستراتجية، إضافة إلى مساحة قارية مترامية الأطراف، وإطالة بحرية، تمتد على طول 1200 كلم[2]، جعلت الجزائر تاريخيا، محل أطماع و"تكالبات" خارجية متعددة، كان أخرها الاحتلال الفرنسي (1830 –1962) والتي أثبت فيها الشعب الجزائري على طول التاريخ، انه طواق للحرية، ورمز للمقاومة، وداعما لحرية الشعوب في انتصارها، وحق تقرير مصيرها.

الشكل رقم (01): الامتداد الحدودي وتقسيم الولايات الجنوبية الجديدة في الجزائر.

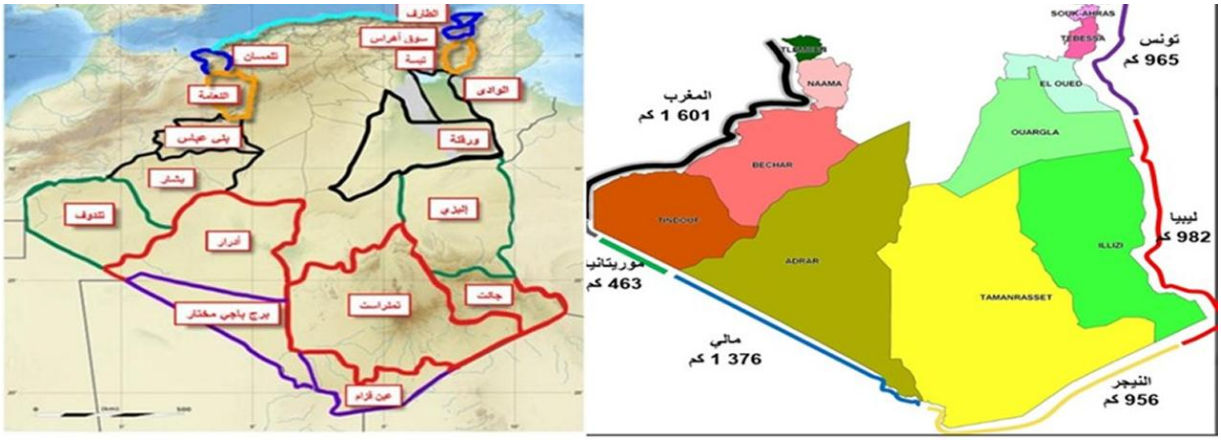

المصدر: من انجاز الباحث، بالاعتماد على وثائق المديرية العامة لتهيئة الاقليم وجاذبيته، الرابط التالي:
https://www.interieur.gov.dz/images/Communication-DGAAT.ZFA-corrige-SAADA.pdf

يوضح الشكل رقم (01) امتدادات المناطق الحدودية الجزائرية مع دول التماس، حيث يمتد الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس بمسافة 965 كيلومترًا. بينما يبلغ الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا 982 كيلومترًا، ثم نجد الشريط الحدودي بين الجزائر والنيجر بطول يمتد على مسافة 956 كيلومترًا، ثم ثاني اكبر مسافة تمتد على طول 1376 مع دولة مالي في اقصى الجنوب، وأكبرها على الإطلاق هي مع المغرب بطول 1601 كلم في حين تبقى أقصر مسافة في هذه الحدود هي مع الصحراء الغربية بمسافة تقدر بـــ 42 كم.

2 –تصنيف المناطق الحدودية في الجزائر: تصنف هذه المناطق إلى أربع مجموعات رئيسية، بناءً على موقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية والسكانية:[3]

✓ **المناطق الحدودية للساحل والتل:** تقع هذه المناطق على امتداد الشريط الساحلي للجزائر، وتمتد من ولاية تلمسان غربًا إلى ولاية الطارف شرقًا. تضم هذه المناطق مجموعة من المدن الكبرى، مثل

3 الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، الموقع التالي : https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar ، بتاريخ 2018 ، تاريخ التصفح : 02-07-2023.

وهران، عنابة، قسنطينة، الطارف، وسوق أهراس. تتميز هذه المناطق بكثافة سكانية مرتفعة، وسهولة اتصالها بالساحل من خلال شبكة من الطرقات البرية وخطوط السكك الحديدية.

- ✓ **المناطق الحدودية للجبال:** تقع هذه المناطق خلف الشريط الساحلي، وتمتد على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر. تتميز هذه المناطق بتضاريسها الجبلية الوعرة، مما أدى إلى عزلتها وانخفاض كثافتها السكانية تمتد على طول جبال الطارف وسوق أهراس شرقا وجبال تلمسان غربًا.
- ✓ **المناطق الحدودية للهضاب العليا :** تقع هذه المناطق في الجزء الجنوبي من الجزائر، وتمتد على طول الحدود مع تونس وليبيا. تضم هذه المناطق ولايتي النعامة وتبسة، تتميز هذه المناطق بكثافة سكانية متوسطة، وتعاني من العزلة في بعض المناطق.
- ✓ **المناطق الحدودية الجنوبية :** تقع المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر في أقصى جنوب البلاد، وتمتد على طول الحدود مع مالي والنيجر. تتميز هذه المناطق بطبيعتها الصحراوية القاحلة وكثافتها السكانية المنخفضة. تعاني هذه المناطق من نقص التنمية ومشكلات أمنية، مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتهريب.وتضم الولايات الحدودية التالية: الوادي، ورقلة ،اليزي ،جانت ،برج باجي مختار أدرار، تندوف ،بني عباس، النعامة.

ثانيا: التقسيم الإداري والإقليمي الجديد

تضمن القانون رقم 84-09 الصادر بتاريخ 4 فبراير 1984، مضامين التقسيم الإداري الجديد للجزائر والذي جاء في محتواه الإعلان عن 12 ولاية حدودية جديدة ضمن هذا التاريخ والإطار الجغرافي. وبتاريخ سنة 2015، جاء الإعلان مرة ثانية عن مرسوم رئاسي جديد تم بموجبه استحداث ولايات منتدبة، في مناطق الجنوب الشرقي والجنوب الكبير، ثم جاء القانون رقم 19-12 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2019 والمرسوم الرئاسي رقم 21-117 الصادر في 22 مارس 2021، التي أفضى إلى إنشاء 10 ولايات جديدة بكامل الصلاحيات والأرقام، وهو مادى إلى ارتفاع عدد الولايات بالجزائر إلى ثمانية وخمسين ولاية[4]. من بينها أربع ولايات حدودية جديدة (جانت، عين قزام، برج باجي مختار، بني عباس)، وقد جاءت هذه المبادرة كجزء من استجابة القائمين على صنع القرار في الجزائر لاحتياجات وطموحات محلية وأخرى إقليمية. يتضمن هذا الاقتراح إنشاء ميزانيات وأغلفة مالية لكل ولاية جديدة، مما يسمح لها بالاستفادة من مشاريع أكبر حجمًا ودعم المطالب المحلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير برامج محددة وفقًا لخطط تنفيذية ضمن حدود الميزانيات السنوية.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، استحداث عشر ولايات جديدة، على الرباط التالي:
-https://www.aps.dz/ar/algerie/105302-2021، بتاريخ : 18-04-2021 ، تاريخ التصفح : 06-09-2023.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الولايات الحدودية الجديدة من إنشاء أجهزة أمنية جديدة لتعزيز أمن المناطق الحدودية كما قد يؤدي إلى فتح معابر حدودية جديدة لتسهيل حركة التبادل الدولي في هذه المناطق وبذلك أصبح عدد الولايات الحدودية الجنوبية 11 ولاية، بعدما كان عدد بلديات الولايات الحدودية يقدر بـــ243 بلدية بما فيها 58 بلدية حدودية، وهو ما يمثل نسبة 24% من إجمالي عدد بلديات الولايات الحدودية والتي تقع على الحدود المشتركة في نقاط التماس مع الدول المجاورة، والملاحظ تسجيل ارتفاع طفيف في عدد الولايات والبلديات الحدودية مقارنة بالتقسيم الإداري القديم وهو أحد الأهداف الأساسية التي بنيت عليها هذه المبادرة.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والاجتماعية للمناطق الحدودية.

ساهم الشريط الحدودي للجزائر على طول سبع 07 دول حدودية مجاورة بدوره في تنوع واضح من حيث التركيبة الديمغرافية للمناطق الحدودية، وكذا اختلاف واضح في المساحة والكثافة السكانية، وقد أتاح ذلك للجزائر تنوعا ثقافيا غنيا بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، التي تعززت بالتواصل والتداخل الاجتماعي على مر التاريخ بين الجزائر وجيرانها، هنا تبرز السمة البارزة في تشابه المجتمعات الحدودية في العادات والتقاليد نجدها بكثرة في الحدود الشرقية والغربية: مثل ولاية تبسة والطارف وتلمسان وسوق أهراس، وفي الولايات الجنوبية عند المجتمعات التارقية أين تظهر بعض الصفات والطبائع الحدودية بصفة بارزة في تكوين ثقافة وبنية المجتمعات المحلية.

أولا : التركيبة الديمغرافية والاجتماعية

يختلف توزيع سكان المناطق الحدودية مع دول الجوار حيث يمثل سكان الولايات المتاخمة لدولة تونس ما يعادل 56.92٪ من إجمالي سكان الولايات الحدودية، المقدر عددهم بنحو 4843411 نسمة. فحين تسجل ولاية اليزي المتاخمة لدولة ليبيا نسبة 1.24٪ من إجمالي سكان الولايات الحدودية. وكذلك بالنسبة لولاية تمنراست وأدرار المتاخمتين لدولتي النيجر ومالي، التي تستحوذ على 12.03٪ من إجمالي سكان الولايات الحدودية.[5]

يتضمن الشكل (2) تحليل التوزيع السكاني في المناطق الحدودية وهي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بنحو 928,720 كيلومتر مربع، ما يعادل 39% من إجمالي مساحة الوطن. يبلغ إجمالي عدد السكان في هذه المناطق حوالي 869,280 نسمة، وهو يمثل نسبة تقدر بـــ 20% من إجمالي عدد سكان الوطن تتفاوت الكثافة السكانية في البلديات الحدودية، حيث يتراوح عدد السكان في بلدية مغنية في ولاية تلمسان

[5] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayashiläis، بتاريخ 2020 ، تاريخ التصفح : 02-09-2023.

بنسبة 390 نسمة لكل كيلومتر مربع بينما تسجل بلدية تازروك في ولاية تمنراست كثافة سكانية بنسبة 0.07 نسمة لكل كيلومتر مربع. تشير الإحصاءات إلى أن عدد السكان في الولايات الحدودية قد ارتفع بشكل كبير على مر السنوات السابقة حيث بلغ عدد السكان في البلديات الحدودية الـــ58 حوالي 322 ألف نسمة في عام 1987، وارتفع إلى 920 ألف نسمة في عام 2017 وفقًا لإحصائيات سنة 2019.[6]

الشكل رقم (02): التوزيع السكاني في المناطق الحدودية.

المناطق الحدودية	المساحة كلم^2	عدد السكان	الكثافة السكانية	الكثافة القصوى	الكثافة الدنيا
الشمال	4047	317830	78	390 مغنية (تلمسان)	37 سدي فرج (سوق أهراس)
الهضاب العليا	19095	223196	12	279 بـــ بكارية (تبسة)	1.21القصدير (النعامة)
الجنوب	905577	328254	036	12 ط–العربي (الوادي)	0.07 تازروك (تمنراست)
المجموع	928720	869280	0.94	390	0.07
المستوى الوطني	%39	%2.0			

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، الملتقى الوطني لتنمية المناطق الحدودية، بتاريخ 2018، على الرابط التالي: www.interieur.gov.dz/index.php/ar

– تنفتح المناطق الحدودية في الجزائر على دول الجوار لتؤسس لعمق تاريخي وثقافي طويل، عماده اللغة ولهجة التواصل، التي تكاد تكون متطابقة على مستوى الحدود الشرقية والغربية، وعادات وتقاليد مشتركة وهو الأمر الذي لا يختلف كثيرا في الولايات الحدودية الجنوبية، كولاية اليزي وبرج باجي مختار وعين قزام، وتندوف وتمنراست، وأدرار، التي تشترك في حدودها مع الدول الخمس المتاخمة (مالي والنيجر وليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية)، حيث نجد سكان هذه المناطق في الغالب ينحدرون في من قبائل الطوارق وهم يتحدثون العربية بلهجة محلية تعرف باسم «التارقية». لديهم علاقات قوية مع قبائل

[6] الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، المرجع السابق.

الطوارق في البلدان المجاورة، على أساس علاقات النسب والمصاهرة والتبادل التجاري. هذه العلاقات في الغالب تشير إلى تاريخ وماضي مشترك في المنطقة وإفريقيا بشكل عام، يصعب في كثير من الأحيان تجاوزها بأي شكل من الأشكال.

ثانيا: المقومات الطبيعية

تنتشر عبر المناطق الحدودية الجزائرية موارد طبيعية مهمة جدا، تمنراست تتوفر على احتياطات الذهب واليورانيوم، وتندوف تتوفر على احتياطي مهم جدا من الحديد، في حين نجد الغاز والبترول بولايتي اليزي وورقلة، اضافة لانتشار الزراعات الواسعة وتوفر المياه بولايتي الوادي وأدرار. وفيما يخص البنية التحتية في الولايات الحدودية فتنتشر عبر المناطق الحدودية شبكة من الطرق تقارب 30203 كلم 44.63% منها طرق وطنية 39.52% طرق بلدية، و 5.8% من الطرق الولائية، الولايات التي تتجاوز فيها نسبة الطرق الوطنية 50% هي ورقلة، اليزي، تمنراست، أدرار، تندوف، وبشار وهي مناطق صحراوية تم ربطها بالطرق الوطنية لربطها بباقي ولايات الوطن. حسب الديوان الوطني للإحصائيات سجل ما يقارب 990496 وحدة اقتصادية منتشرة عبر القطر الوطني، في حين سجل على مستوى المناطق الحدودية ما يقارب 121965 وحدة اقتصادية بنسبة 13.05% وقد سجلت النسبة الأضعف في الحنبوب الأقصى في حدود نسبة 1.22%-6.96% ويعود ضعف هذه النسبة لعوامل طبيعية وأخرى اقتصادية واجتماعية سبق وأن تم الإشارة اليها.[7]

وعلى مستوى دول التماس: تزخر الدول الجنوبية المتاخمة للجزائر بثروات هائلة، سواء كانت مكتشفة بالفعل أو قيد الاستكشاف. وعلى سبيل المثال، تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، حيث تمتلك حالياً سبع مناجم للذهب تحت الاستغلال وتجري استكشافات ضخمة في مناطق أخرى. الى جانب وجود مقدرات ضخمة من اليورانيوم يتجاوز 5000 طن في جنوب مالي ، وكذلك مشروع "كيدال" الضخم في شمال شرق مالي المعروف باسم (Adrar Des foras).[8]

ومع دخول دول جديدة مثل موريتانيا والنيجر والتشاد إلى قائمة الدول المنتجة للنفط تغيرت فعلا نظرة العالم إلى هذه المنطقة وباتت اكثر استقطابا من أي وقت مضى، فالنيجر لوحدها تتخطى صادراتها عتبة 68% من اليورانيوم و70 % من الذهب بالنسبة إلى مالي وفي موريتانيا، توجد احتياطات هائلة من

[7] براقدي سليم، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الاقتصادية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا، جامعة قسنطينة1، العدد 41، 2015، ص32.

[8] سالي فريد. الساحل والصحراء، الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمارات على الرابط التالي:
https://pharostudies.com/?p=7818 ، بتاريخ 18-09-2021 ، تاريخ الدخول : 08-09-2023.

الحديد تقدر بحوالي 100 مليون طن بالإضافة إلى النحاس الذي يبلغ احتياطيها 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة.[9]

إلا أن جميع المؤشرات الاستراتيجية الخاصة بهذه الدول تنذر باحتمالات الفشل السياسي والاقتصادي مستقبلا مما يؤثر على معادلة مركب الأمن الإقليمي ويجعل المنطقة مرشحة للاستقطاب الدولي اكثر فاكثر في المرحلة المقبلة.

المبحث الثاني: ديناميكية التنمية في المناطق الحدودية: الواقع والأفاق.

أسست ديناميكية التنمية في المناطق الحدودية للجزائر في الآونة الأخيرة ، إلى نموذج يقوم على استراتيجيات متكاملة تركز على استغلال المقومات الطبيعية وتعزيز التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى تبني سياسات فعالة تعزز الاستثمار والابتكار في هذه المناطق، وتجعلها قادرة على الاستقطاب وجاذبية الأقاليم، في ظل الصعوبات التي تعرفها هذه المناطق وتجعل فرص تطبيق هذه السياسات تكتنفها العديد من التحديات.

المطلب الأول: الصعوبات والتحديات.

تعاني المناطق الحدودية في الجزائر من مشاكل ومعوقات عديدة على مستويات عدة، ساهمت بشكل كبير في تعطيل الدينامية التنموية وعدم القدرة على الاستجابة للمتطلبات المحلية المستجدة والضرورية يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- التحديات الطبيعية والمناخية: تتميز أغلب المناطق الحدودية الجنوبية بمناخ صحراوي جاف وحار جدا، فشساعة هذه المناطق والتباين الجغرافي الشديد، الكتل الجبلية بالهقار، الأطلس الصحراوي والعرق الشرقي الكبير، غلبة الطابع الرملي والجفاف، هي السمات البارزة في هذه المناطق، وهي تخضع لعوائق طبيعية وإنسانية صعبة كزحف الرمال والفيضانات والمخاطر الجيولوجية والكهوف وتداعيات التجارب الإشعاعية وخطر الجراد، كما تتعرض أيضا لنتائج التغيرات المناخية، والتي تعتبر في مجموعها إحدى الأسباب انعدام الأمن والتخلف وزحف السكان وعدم ثباتهم في هذه المنطقة.

2- إشكالية هندسة الفضاءات الحدودية: طيلة العقود السابقة لم تستفد الجزائر من شساعة حدودها البرية 6343 كم بالرغم من إطالة حدودية على منافذ وأسواق ستة دول رئيسية، وهذا لغياب رؤية تجسد مشاريع التبادل الحدودي وتحويلها لفضاءات محورية للتنمية والتكامل الإقليمي، وبقيت نجاعة الاستثمار

[9] سالي فريد، المرجع السابق.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

في أحد تلك الفضاءات الحدودية أمرا ثانويا، في ظل حالات عدم الاستقرار في دول الجوار والاستمرار في ترجيح السياسة النفطية، وافتقاد رؤية بديلة لتنويع الاقتصاد الوطني، وهوما تسعى اليه مقاربة "**الجزائر الجديدة**" تحت كنف الرئيس "**عبدالمجيد تبون**" اليوم، وهي تسابق الزمن في اطار مشاريع استراتيجية عملاقة عابرة للعمق الأفريقي، على غرار مشروع السكة الحديدية الرابط بمنجم غار جبيلات- بشار وميناء الحمدانية بشرشال، ومشروع الغاز الأوروبي النيجيري- الجزائري وطريق الحرير الجزائري الصيني ومنطقة التجارة الحرة بين الجزائر وموريتانيا باتجاه دول الأكواس، وهي كلها مشاريع ذات بعد استراتيجي أهملتها حكومات سابقة وبقيت حبر على ورق.[10]

3- الإرث الاستعماري والتحديات الأمنية: لطالما شكلت مشكلة الحدود الموروثة من الاستعمار مشاكل وتحديات أمنية بارزة، وانعكست بشكل سلبي على تنمية وتطوير المناطق الحدودية في ظل تواجد الملايين من الألغام مزروعة في المناطق الحدودية، وبعضها يعاني من أثار الإشعاعات جراء مخلفات التجارب النووية الفرنسية في المنطقة. وكلها تحديات أمنية تعاني منها الجزائر تضاف لما تعرفه دول الجوار من تحولات سياسية وأمنية غير مستقرة، في كل من النيجر وليبا ومالي، ما أدى إلى زيادة مشاكل التهريب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والهجرة السرية والإرهاب، باعتبارها تهديدات عابرة للحدود تتخذ من بعض المناطق الحدودية مقر لنشاطاتها، وهو ما جعل استراتيجية الحكومات المتعاقبة رهينة الجانب الأمني على حساب الجانب التنموي.

4- انتشار التهريب: تعرف المناطق الحدودية للجزائر حركة تهريب واسعة مع دول الجوار، ما يجعلها تشكل تهديدا ونزيفا للاقتصاد الوطني، خاصة المواد المدعمة كالمواد الغذائية والوقود، باعتبار أن تهريب هذه المواد فرصة سانحة لسكان هذه المناطق لتحقيق الربح وتجاوز مشكلة البطالة، وفي نفس الوقت هو حل جوهري لضمان وصول السلع الأساسية وتموين هذه المناطق، ما جعل من معادلة التهريب مرضا مزمنا ينخر في الاقتصاد الوطني، وتزداد خطورته عندما بدت هذه الظاهرة تأخذ أبعاد اكثر تطورا ذات اتجاه امني بتحالف تراجيدي -مأسوي بين المهربين والجماعات الإرهابية ، بحثا عن التمويل والدعم والمناورة في مخابئ ومعابر الصحراء الشاسعة وربما تكنية الإرهابي "مختار بالمختار" "**بالمارلبورو**" هو خير دليل على ذلك.

5- ضعف استقطاب المناطق الحدودية للاستثمار: ضعف الكثافة السكانية في المناطق الحدودية الجنوبية بمعدل01 نسمة/ كلم^2، يجعل مختلف المشاريع الاستثمارية التي يمكن تسجيلها في هذه المناطق خاصة

[10] بورنان يونس، طريق الحرير الجزائري، على الموقع التالي: https://al-ain.com/article/chinese-silk-road-algeria-largest-port-africa ، بتاريخ : 07-05-2021 ، تاريخ التصفح : 2023/12/05.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

الاستهلاكية منها محل تساؤل وجدوى، حول مدى استدامة هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية خاصة في ظل غياب البنية التحتية المتينة وقطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والنقل التي تزيد من وطأة التهميش والفقر والبطالة ونقص المتطلبات اليومية، واقتصاد محلي محدود يتنافى مع القدرات الذاتية لتنمية تلك المناطق. كلها بالطبع عوامل بارزة تؤدي إلى نفور راس المال وضعف الاستثمارات بالمنطقة وهو ما يستدي من الدولة إعادة قراءة لهذه المناطق، والتركيز على المشاريع الاستراتيجية الهامة، لجعلها قاطرة التنمية، خاصة في مجال التعدين والطاقة والتثقيب، بآليات ووسائل متطورة.

المطلب الثاني: الآفاق التنموية في المناطق الحدودية.

منذ مجيئ الرئيس "**عبد المجيد تبون**" إلى سدة الحكم بالجزائر بتاريخ 12 ديسمبر2019، جعل ما يسمى بـــــــــ" **مناطق الظل" (Shadow Areas)** أولوية برنامجه الرئاسي، حيث تم تسجيل ما يقارب 15000 منطقة مهمشة في الجزائر، صنفت "كمناطق ظل"، يقطنها 8 ملايين نسمة وهي تقع في الولايات التسع الحدودية المدرجة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد تم تخصيص لها أكثر من 3.72 مليار دولار لتنفيذ 38,700 مشروع موجه خصيصا لهذه المناطق من بينها العديد من المشاريع الواعدة التي ينتظر منها تغير واجهة وجاذبية هذه الأقاليم، وجعلها أكثر قدرة على الاستقطاب السياحي والاقتصادي، بما يتوافق مع احتياجات وتطلعات ساكنة هذه الأقاليم.[11]

حدد المخطط الوطني لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية ستة مقاربات أساسية، تستدعي أولوية وطنية للنهوض بالمناطق الحدودية، وجعلها اكثر استقطابا وجاذبية من أي وقت مضى. والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:[12]

-1- الإنصاف والتنمية العادلة بين الأقاليم: يتضمن هذا الشق يتناول محورين أساسيين هما: الأول تسوية الأقاليم وتنميته والثاني تفعيل التنوع الاقتصادي والمبادرات المحلية والاهم هو إعادة النظر في التنظيم والتوزيع الإقليمي للمناطق الحدودية. بفعل ما جاء به القانون رقم 01/20 الذي تم بوجبه تم ترقية الولايات الحدودية الجنوبية الجديدة في كل من ولاية جانت وعين قزام وبرج باجي مختار وبني عباس.

[11] عمارة هيمة، آلية التطوير والتخطيط الإقليمي الإنمائي (الطريق السيار الجزائري شرق غرب بالجزائر نموذجا) ، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد01، 2021، ص257-265.

[12] المكونات الاساسية لمخطط عمل تهيئة وتنمية مناطق الجنوبية: تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الرابط التالي: https://www.cder.dz/spip.php?article4077 ، بتاريخ 2019 ، تاريخ الدخول : 02 -05-2023

2- تأهيل وربط التجمعات والمناطق السكنية: وهذا من خلال بناء شبكة وطنية من الطروقات تربط هذه المناطق، بحيث يتم دمجها وفق مسارات التنمية الوطنية على غرار الطريق الوطني الإفريقي بمختلف تفرعاته الثلاث بين تونس ومالي ونيجيريا جنبا إلى جنب مع الشبكة الوطنية للسكة الحديدية بداية من العاصمة الي برج باجي مختار ومن بشار إلى ولاية الطارف على الحدود التونسية، بالموازاة مع ربط هذه المناطق بشبكة من الألياف البصرية تكون لها القدرة الانفتاح على العالم.

3- خلق توازن بين التجمعات السكانية: على غرار التقسيم الإقليمي القديم، الذي حمل في طياته العديد من النقائص مثل التباعد الكبير بين الولايات الجنوبية، والتي تكون أحيانا تتجاوز مئات الكلومترات مثل تمنراست وأدرار. جاءت ترقية الولايات الجنوبية الجديدة إلى مصاف مدن كبرى تتماشى مع اهتمامات وتطلعات سكان هذه المناطق وتستوعب الاطار النظري لمفهوم اللامركزية، من خلال تجسيد المفاهيم الجديدة للتنمية التشاركية في هذه الولايات، ومنحها القدرة والكفاية اللازمة على مجابهة التهديدات والمخاطر المحيطة بها، والوافدة بالأخص من دول التماس.

4 - إدارة وتنمية التبادلات الحدودية : يتحدد هذا المحور أساسا في إدارة الحدود والمخاطر المشتركة بين الجانبين، فتح معابر حدودية جديدة وربطها بمختلف النظم والتجهيزات الإلكترونية، العمل على بناء استراتيجية مشتركة بين الطرفين في مواجهة التهديدات والاقتصاد الموازي، إنشاء محاور وفضاءات تجارية في المناطق الحدودية."**Free Exchange Zones** "

في هذا الاطار، تم تعزيز هذه الاستراتيجية بالعديد من المشاريع المهمة داخليا، أو تلك التي تحمل أبعادا خارجية:

أ- على المستوى الداخلي:

- تم إنشاء 10 ولايات جنوبية أهمها الولايات المتاخمة لنقاط التماس مع دول الساحل الإفريقي وليبيا وهي ولاية جانت وعين قزام وبرج باجي مختار، وقد جاءت هذه المبادرة في اطار إعادة التنظيم الإقليمي الجديد لفك العزلة عن هذه الولايات وإعطائها ديناميكية جديدة في اطار إنصاف وتنمية الأقاليم.
- تخصيص 1500 مشروع سياحي للولايات الحدودية بما في ذلك 200 مشروع قيد التنفيذ، بقدرة تصل إلى 45 ألف سرير وباستثمار إجمالي يبلغ 14 مليار دينار، بهدف إنشاء مراكز سياحية فعالة لها القدرة على الاستقطاب السياحي وجاذبية الاستثمار.[13]

[13] دربالي حميدة، استراتيجية التنمية في المناطق الحدودية، التحديات والمقومات، مجلة السياسة العالمية، العدد 01، 2021، ص 333-345.

– تفعيل صندوق جديد خاص بترقية الصادرات ومراجعة كل أشكال الدعم الممنوحة له، مع إضافة تكاليف النقل البري للسلع وإدراجها ضمن صلاحيات الصندوق.

–الانطلاق الفعلي في استغلال المنجم العملاق "**غار جبيلات**" بولاية تندوف، حيث من المرتقب استخراج 2 مليون طن من خام الحديد سنوياً بحلول عام 2026، وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 50 مليون طن سنوياً بحلول عام 2040.

– إنشاء خط السكك الحديدية الرابط بين ولاية بشار وغار جبيلات مرورا بتندوف على مسافة 950كلم وربطه بالشبكة الوطنية للنقل البري انطلاقا من ولاية بشار باتجاه الموانئ البحرية في اطار تعزيز التنمية الاقتصادية للمنطقة والإسهام في تحويل الثروات المنجمية إلى فرص تنموية مستدامة واعدة.

– الانطلاق في استغلال منجم الفوسفات بمنطقة بئر العاتر بتبسة، وفق مشاريع لمعالجة الفوسفات الأولي وتحويله إلى أسمدة كيميائية ، حيث تقدر تكلفة الاستثمار فيه بستة ملايير دولار، لاستغلال احتياطي يقدر ب 2.1 مليار طن ما سوف يحول وجه الجزائر إلى رائدة في تصدير الفوسفات والأسمدة الكيمائية في العالم.[14]

ب – على المستوى الخارجي: هنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تستهدف العمق الأفريقي والتي رصدت لها الجزائر ميزانيات ضخمة .

1– الطريق العابر للصحراء وتمكين دول الساحل من الواجهة البحرية : يعد هذا المشروع الأول من نوعه في مشاريع التكامل الإقليمي في العالم، حيث قدرت تكلفة إنجازه 03 مليار دولار في الفترة مابين (2005– 2014) ، بمسافة تمتد على طول 9900 كلم باتجاه العمق الإفريقي ثم الإطالة على الواجهة البحرية **بميناء شرشال** العملاق بسعة 605 مليون حاوية سنويا وهدفه تمكين دول إفريقيا الحبيسة من الولوج إلى المياه البحرية وربطها بالاقتصاد العالمي عن طريق الموانئ الجزائرية.[15]

2– فتح وتطوير المعابر الحدودية: اتخذت الجزائر وموريتانيا مطلع سنة 2021 أول خطوة جريئة في مجال التبادل الحدودي، بعد الإعلان عن فتح اهم معبر حدودي استراتيجي بين البلدين، والانطلاق في أشغال الطريق الرابط بين تندوف والزويرات الموريانية على مسافة تقدر بـ840 كلم وهذا تتويجا لنضج العلاقات بين الدولتين الشقيقتين والرغبة في إحداث طفرة نوعية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين

[14] المرجع نفسه.

[15] حذاقة عبد الحكيم ، الجزائر تنفق 2.6 مليار– دولار لربطه بنيجيريا، على الموقع التالي :
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/10/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2: تاريخ 06–10–2021، تاريخ الدخول : 02–07–2023.

البلدين والانفتاح على دول " **الأكواس**"، يقابله أيضا مجهودات كبيرة تقوم بها الجزائر من أجل تفعيل اتفاقية المعبر الحدودي الجديد بولاية الوادي، تحضيرا لخلق فضاء تجاري حر مع تونس، ثم ليبيا ومالي والنيجر.

3- مشروع نقل الألياف البصرية عبر للصـــحراء: يقف هذا المشروع في الطريق المـــوازي لمشـــروع الطريق الأفريقي، على امتداد طول الصحراء الإفريقية مرورا بولاية ورقلة عين قزام جنوبا باتجاه ولاية تندوف وموريتانيا وأبوجا بنيجيريا، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم نموذج الكتروني عصـــري يتجـــاوز مفهوم العزلة والانغلاق في المناطق الحدودية، ويقدم بوادر اقتصاد رقمي للدول الحدودية المعنية بعمليـــة الاندماج في المناطق الحرة والفضاءات الحدودية.

4- مشروع أنبوب الغاز النيجيري الجزائري: يمتد هذا المشروع على امتداد 4128 كلم انطلاقا من نيجيريا مرورا بالنيجر ثم الجزائر وانتهاء بالقارة الأوربية، حيث من المتوقع أن تصل تكلفة إنجازه إلى 20 مليار دولار لنقل 28 مليار م^3 من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وتبرز الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع ما يجعله محاط بالعديد من الحسابات الاستراتيجية، في ظل الحرب الروسية الأكرانية وتحديات أمنية تحملها دول الجوار.

5- الشراكة الجديدة والمساعدات المالية : في اطار تفعيل مقاربة الأمن والتنمية بإفريقيا خلال الفترة 2012 -2014 قامت الجزائر بمسح ديون ما يقارب 902 مليون دولار لصالح 14 دولة إفريقية ومنح 100 مليون دولار مساعدات مالية لدول الساحل لمكافحة الإرهاب وبتاريخ فيفري 2023 قامت الجزائر بتخصيص 1مليار دولار كمبادرة لدعم السلم والتنمية بالقارة الإفريقية في القمة الإفريقية 36 بـــــ "**أديس بابا**"، وعن هذه المبادرة يرى الأستاذ "مصباح عامر" خبير الدراسات الأمنية بجامعة الجزائر أن هذه العملية هي جزء من تثبيت النسق الأمني فيما وراء الحدود وفق ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الدفاعية.[16]

المبحث الثالث: التهديدات والمشاريع الأجنبية.

تواجه الجزائر العديد من المخاطر والتحديات الأمنية في رواقها الجنوبي، وعلى رأسها تنامي الحركات الجهادية المسلحة وموجات الهجرة السرية وتجارة الأسلحة، ومطالب لحركات إثنية وهي القضايا البارزة التي تدق إرهاصات الأمن القومي الجزائري، وتستقطب أطرافًا دولية فاعلة تستثمر في الصراع وتعمل على ضرب الاستقرار الإقليمي بالمنطقة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي

[16] المرجع نفسه.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

تشير تسمية الساحل الإفريقي من الناحية التقليدية إلى "الشاطئ" أو حافة جنوب الصحراء، وجغرافيا فإنها المنطقة المحددة بالخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، وقد يتسع هذا التعريف أو يتناقص بحسب الاهتمامات والشواغل البحثية التي يثيرها الباحثين، في شكل تعريفات سياسية أو أمنية تتمحور حول القوس الممتد من موريتانيا حتى السودان مرورا بثلاث دول رئيسية: هي النيجر ومالي والتشاد.[17]

الشكل رقم (03): خريطة توضح منطقة الساحل والصحراء.

المصدر : https://www.almrsal.com/post/330585

وقد عرفت هذه المنطقة في الآونة الأخيرة تزايدا واسعا لتهديدات أمنية خطيرة ، تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والتدخل الأجنبي بكل أشكاله، ما أصبحت تشكل تحديا خطيرا للآمن القومي الجزائري وبالخصوص بعد انفتاحها على مشاريع انفصالية، بداية بإقليم أزواد بمالي وغياب أفق المصالحة على الأقل خلال المرحلة القادمة.[18]

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية

تعتبر التهديدات الأمنية الجديدة من أبرز ملامح الظاهرة الأمنية في وقتنا المعاصر، بسبب التغير في هيكلة وخارطة التهديدات الأمنية، من نمط تقليدي إلى نمط جديد، بات يعرف بـــما يسمى" **بالتهديدات اللاتماثلية**"، وترتبط هذه التهديدات بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، أو المناطق الحدودية للدول التي تتميز بالاتساع والهشاشة الأمنية، تستغلها هذه الفواعل في التمدد والانتشار وتعطيها

[17] Mahdi Taj, ،Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défense de l'OTA. 2006, p.6.

[18] الانصاري عمر، أزمة مالي تفاصيل صراع يهدد دول الساحل ،على الموقع التالي :
https://www.skynewsarabia.com/world/1646699: تاريخ النشر 21-08-2023 ، تاريخ الدخول:01-11- 2023.

مرونة عالية في الحركة، وهي تأخذ العديد من المظاهر والأشكال مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والهجرة الغير شرعية والحركات الاثنية الانفصالية.

1- الجماعات الإرهابية:

لعبت الأزمة الليبية وما تلاها من انفلات أمني مطلع سنة 2011، دورا كبيرا في تنامي المد الإرهابي وحركة السلاح عبر المعابر والمناطق الحدودية بمنطقة الساحل، خاصة على امتداد خطي النيجر ومالي بشكل جعل من تنظيم القاعدة وداعش يتحالفون مع تجار المخدرات وأباطرة التهريب في نقل وتهريب الأسلحة، من التراب الليبي اتجاه عمق الصحراء، مقابل حصولهم على أموال طائلة، وأصبح هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب وبين الجريمة المنظمة، نظرا للاتساع الكبير لمنطقة الساحل وتشعبها في براثين الصحراء وغياب المشاريع التنموية بها، ماجعلها تتحول إلى فضاء خصب جديد تفضله الجماعات الإرهابية المسلحة في ظل هشاشة السلطة الحكومية وغياب ما يستدعي حضورها بقوة في تلك الأقاليم.

وقد قدر عدد أعضاء الحركات الإرهابية الناشطة بالمنطقة بأكثر من ألفي فرد (حوالي 700 فرد من أنصار الدين، أكثر من 600 تابعين للقاعدة، أكثر من 300 ينتمون لحركة التوحيد والجهاد وأعضاء المنتمين لحركة بوكو حرام)، في ظل الإخفاق والفشل السياسي في دول الجوار، على غرار ما يحدث في ليبيا ومالي والنيجر. هنا تجد الجزائر لوحدها مضطرة في مواجهة تمدد هذه الحركات الإرهابية باتجاه حدودها الجنوبية وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الجزائري "**أحمد عطاف**" نحن اليوم نواجه جيوش إرهابية وليس مجموعات إرهابية، وهي تزداد وتتوسع يوما بعد يوم.[19]

2 – تجارة السلاح: التوترات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي وليبيا بالأخص، ساهمت بشكل متزايد في تدفق وتيرة السلاح باتجاه الحركات الجهادية المسلحة، وفواعل الجريمة المنظمة على طول منطقة الصحراء والساحل، وأصبحت تجارة السلاح في ليبيا رائجة بسبب حرب "**الكل ضد الكل**" بدعم دولي وتموقع إقليمي، الهدف منه السيطرة على حقول النفط والغاز، في ظل سياق عالمي تقوده الحرب الروسية الأكرانية. أحد فصولها الأساسية هو خنق أروبا ومنع وصول إمدادات الغاز اليها هذه المعادلة المترابطة بين الداخل والخارج، كانوا أبطالها على علاقة قديمة تكونت لسنوات طويلة بين الرئيس الليبي السابق "**معمر القذافي**" وبعض رجال الطوارق من أمراء الحرب أيام حربه مع التشاد مقابل دعمه لإعلان "**دولة الطوارق**"، حيث قدرت الإحصائيات التي أعدها معهد الأعلى للدراسات الدولية في جنيف إلى وجود

[19] حمدوش بوعلام ، الوزير عطاف الحديث اليوم عن جيوش إرهابية بمنطقة الساحل، على الموقع التالي :
https://www.eldjazaireldjadi12564/*-55555 ، بتاريخ : 25-12-2023، تاريخ التصفح: 30-12-2023.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 678- 702

حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الإفريقية، حيث يأتي 80% منها من مناطق النزاع والاقتتال في ليبيا.[20]

هذه التطورات الأمنية الجديدة بدأت بشكل فعلي تأخذ شكل التهديد الحقيقي، بعد أن نمت وتطورت تجارة السلاح على الحدود الجنوبية للجزائر وأصبحت فعلا بحوزة جيش من الإرهابيين وهو ما أسفر عن أول هجوم نوعي تعرضت له الجزائر استهدف المنشأة الغازية الجزائرية بعين أميناس (2013) على مقربة من الحدود الليبية وانتهت بقتل 23 رهينة أجنبيه من جنسيات مختلفة، لولا فطنة القوات العسكرية الجزائرية في التصدي واحتواء الهجوم بالبراعة والسرعة المطلوبة.

3 – الإتجار بالبشر: نزاعات حادة شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في مالي والنيجر والسودان دفعت بأعداد كبيرة إلى النزوح على طول الحدود، ساعدتهم جماعات مختصة في تهريب البشر، وتسهيل دخولهم إلى الدول الشمالية مقابل مبالغ وأموال طائلة، ما جعل الجزائر تعاني بشدة من غياب دول الطوق وتكابد لوحدها النازحين والفارين من الصراعات، في ظل اختلاف المقاربات الدولية حول وضعية هذه الفئة من المهاجرين أو الفارين من الحروب، وضغوط دولية حول تصنيفهم وترحيلهم، ما يزيد من معاناة الجزائر مرة أخرى ويؤثر على التخطيط الاقتصادي للدولة، ويؤدي إلى انتشار الأمراض وتأثيرات أخرى سلبية على الأمن القومي والاجتماعي على المدى الطويل، مع تزايد الإحصائيات بشكل مخيف كون ما يقارب 200 الف من الأطفال تم تهريبهم من هذه الدول و2.1 مليون شخص هم ضحايا لتجارة البشر في ليبيا لوحدها التي هي احد دول التماس الرئيسية للجزائر.[21]

4- النزاعات الأثنية والقبلية:

ارتبطت المشكلة الأثنية والقبلية بدول الساحل الأفريقي بالعديد من المتغيرات، التي عمقت من أزمة الهوية، وجعلت مشكلة الاندماج الوطني تشكل تحديا كبيرا لاستمرار ووجود الدولة، وقنابل موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، كما هو الحال في مالي والنيجر والتشاد وحتى ليبيا، وقد أنتج السلوك النزاعي لدى الطوارق في إقليم أزواد حالة من الخوف و"**اللا الأمن**" . وامتد خيوطه إلى دول وقبائل أخرى في النيجر والتشاد وموريتانيا وفق ما بدا يتشكل فيما عرف بـــ "**التضامن الاثني**".

أمام هذا الوضع، وجدت الجزائر نفسها في بؤرة الخطر خاصة بعد قيام جماعة التوحيد والجهاد بعملية اختطاف لسبعة دبلوماسيين جزائريين بمدينة "**غاو**" شمال مالي، ما دفع الجزائر إلى ممارسة ثقل يجبر

[20] بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر03 ،2023 .ص 189.

[21] المرجع نفسه، ص 177-187

الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار، وهذا ما تجسد فعلا من خلال التوسط بين الحكومة المالية والجماعات التارقية المتشددة في شمال مالي، لكن التوجه الجزائري اصطدم بإصرار بعض القوى الدولية الفاعلة بالتدخل عسكريا في مالي، هذا الاختلاف في المقاربات والتصورات لحل الأزمة بين الجزائر وبعض دول الميدان خاصة موريتانيا تزامن مع بداية زحف وتوغل الحركات المتشددة باتجاه العاصمة المالية "باماكو" جنوبا، الأمر الذي كان بمثابة تمهيدا للتدخل العسكري الفرنسي في مالي بتاريخ 11 جانفي 2013، انتهى هذا التدخل بانتكاسة أمنية في مالي وارتدادات كبيرة مست دول الجوار، كان لا مناص حينها من العودة مجددا لاعتماد للمقاربة الجزائرية من خلال إجبار الأطراف المتنازعة على توقيع اتفاقية السلام بالجزائر(2015) بين الحكومة المالية وأعيان الطوارق.[22]

المطلب الثالث: التنافس وصراع الأقطاب في الساحل

مع زيادة حدة المنافسة الدولية في منطقة الساحل، تتزايد الضغوط على الجزائر وأمن حدودها، حيث يزداد الصراع على مناطق النفوذ والطاقة كجزء مهم من ديناميكيات القرن الحادي والعشرين، مع سعي القوى الكبرى للحفاظ على هيمنتها (روسيا والصين والولايات المتحدة)، في مقابل ظهور قوى صاعدة جديدة مثل الإمارات وتركيا وإسرائيل تطمح للعب دور أكبر على الساحة الإقليمية الإفريقية والتمدد في الحدود الجنوبية للجزائر.

1 – النفوذ الفرنسي : إلى غاية سنة 1960، كان هناك حوالي 100 قاعدة عسكرية فرنسية بإفريقيا وهي لا تزال تحتفظ بالكثير من القواعد العسكرية هناك، وهي احد الموردين للسلاح لدول المنطقة، كما تعد لاعب أساسي في معادلة الصراع بليبيا ومالي والنيجر، وتمتاز أيضا بهيمنة ثقافية على دول المنطقة بحكم التاريخ الاستعماري ورابطة الدول الفرنكفونية. تعتمد فرنسا على استراتيجية "**النخبة المسيطرة**" وربطها بالمصالح الاستراتيجية الفرنسية المتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم كما هو الحال مع الشركة الفرنسية "ايرفا" المسيطرة على اكبر منجم لليورانيوم بالنيجر.[23]

مؤخرا بات النفوذ الفرنسي في إفريقيا يعاني ولم يعد مقبولا من الأساس، فلعبة الدومينو التي انتهجتها فرنسا في مالي وليبيا سنوات 2011–2012 انعكست أثارها بشكل مباشر على دول القارة، وانتهت لا محالة بإعادة إنتاج نموذج أفغاني في بيئة إفريقية كثيرة الشبه بمغارات أفغانستان، ما أدى إلى إغراق دول الساحل بمستودعات من الأسلحة أدخلت المنطقة في دوامة من الصراع، استغلتها النخب العسكرية

[22] مشرط يحي، الأزمة في مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي، الحوار المتوسطي، المجلد: 09، العدد: 02، 2018، ص 335–355.

[23] حمدي عبد الرحمن، الغرب وعسكرة الساحل الأفريقي، على الموقع التالي : https://aja.me/cy5gq ، 07–03–2013 تاريخ التصفح : 18 ديسمبر 2023.

الصاعدة في إفريقيا لطرد القوات الفرنسية ومهدت لترتيبات استبدلت فيما بعد بدخول النفوذ الروسي لمنطقة الساحل، وبالأخص مالي والنيجر وبوركينافاسو .[24]

2 – المشروع الروسي: يقوم الدور الروسي على تقديم روسيا في شكل بديل للسياسة الفرنسية المتهالكة في المنطقة حيث ينشط كثير من الشركات الروسية في المنطقة مثل شركة غازبروم، وسبونتيك وشركة فاغنر الأمنية ، التي تعمل على تقديم مصادر للمعلومات والدعاية المعروفة باسم **(Afrique Sputnik)** موجهة خصوصا للشعوب الإفريقية، وتحاول الاستثمار في المشاعر العدائية المطالبة بطرد القوات الفرنسية من إفريقيا، منذ 2020 حدثت انقلابات متعددة في المنطقة أحدها أطاح بالرئيس المالي إبراهيم كيتا، ومكن الجيش من الاستحواذ على السلطة الذي دعا إلى مغادرة القوات الفرنسية من الأراضي المالية، فضلًا عن الخطاب العدائي القادم من باماكو، والتخلي عن اتفاقية السلام في شمال مالي الموقعة في الجزائر 2015 ما أثار الكثير من التكهنات حول العودة لمسلسل " الحرب مفتوحة" تكون لها ارتدادات إقليمية تتغذى على السلاح الليبي وتتماشى مع خيوط البيئة الإقليمية والتضاريس الوعرة الشبيهة بمغارات أفغانستان.

3– التنافس الأمريكي الصيني : تراقب أمريكا عن كثب الأحداث الجارية في الساحل بسبب رغبتها في تحجيم المد الصيني المتزايد في المنطقة، في الوقت الذي نجد فيه بكين تحاول ترجيح المعادلة الاقتصادية في تعاملها مع الدول الأفريقية دون إعطاء أي أهمية للقضايا السياسية، مثل الديمقراطية وحقوق الأنسان التي تراها روتينية وغير ذات أهمية فهي تركز على الاستثمار وتمتين خيوط طريق الحرير الصيني خاصة في قطاعي التعدين والبنى التحتية والمنشآت الضخمة كما هو الحال في مالي والنيجر والجزائر وإفريقيا الوسطى، وهو ما اعلنها الرئيس الصيني صراحة سنة 2018 خلال المنتدى التعاون الصيني الأفريقي، أمام رؤساء 53 دولة إفريقية ان بكين سوف تخصص 60 مليار دولار في اطار مبادرة مشروع الحرير الصيني، موجهة خصيصا لصالح البلدان الإفريقية.[25]

بدأت واشنطن تدرك خطورة التمدد الصيني في منطقة الساحل ودول غرب أفريقيا، وتجلى ذلك، من خلال تقديم 150 مليون دولار كمساعدات عسكرية مالية لدول منطقة الساحل، من أجل محاربة تهديد تنظيم القاعدة وداعش، وهذا من أجل كبح عملية التوجه الجماعي للدول الإفريقية نحو المد الروسي

[24] علاق جميلة، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، المجلد 11، العدد 02، 2014، ص 330-341.

[25] علي السيد، الصين وطريق الحرير في إفريقيا، على الموقع التالي: (almayadeen.net) ، بتاريخ 19-06-2023، تاريخ الدخول : 03-11-2023.

وحليفته بكين، وهو ما يتماشى مع الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنها أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، في أغسطس من عام 2022، من جوهانسبرج والتي تهدف في المقام الأول إلى مواجهة النفوذ الروسي والصيني في القارة الأفريقية.[26]

4-التحالف المغربي الإماراتي الإسرائيلي:

أسست اتفاقية التطبيع الثنائية بين إسرائيل والإمارات العربية مطلع سنة 2020، الى تحالف استراتيجي مكن الدولة العبرية من ممارسة أدوار وظيفية إضافية في "نعش" النظام الإقليمي العربي، لتليها بعدها اتفاقية التطبيع بين المغرب وإسرائيل نهاية سنة 2020 كعملية نوعية في منطقة شمال أفريقيا، وعلى الحدود الغربية للجزائر، اعتبرتها إسرائيل على أنها إنجاز تاريخي برعاية أمريكية تشكل نافذة على المياه الأطلسية لدخول العمق الإفريقي من بوابة مغربية، فحين سوق المغرب هذه الاتفاقية على أنها رهان لإحداث إخلال في التوازنات الإقليمية ودعم موقفه في ملف الصحراء الغربية.

آما الجزائر التي ترفض التطبيع وتحمل على عاتقها هموم القضية الفلسطينية "**ظالمة أو مظلومة**" اعتبرت على لسان وزيرها السابق "**عبد العزيز رحابي**" أن هذا التحالف الثلاثي هو عبارة عن ممارسة أدوار وظيفية لتنفيذ خطة صهيونية، هدفها الفوضى وعدم الاستقرار في الحدود الجنوبية للجزائر من خلال القيام بأعمال عدائية ومنح أموال ضخمة لصالح للمغرب من اجل تشويه وتأليب دول الساحل على الجزائر وفق العديد من السلوكيات العدائية مثل المبادرة المغربية لتمكين دول الساحل للولوج للأطلسي أنبوب الغاز النيجيري المغربي، العمل على تقويض اتفاقية السلام الموقعة في الجزائر مطلع سنة 2015 ونشر الفوضى في مالي.[27]

الخاتمة :

تتميز المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر بعدة مقومات تطرح العديد من الرهانات نحو تنميتها وجعلها في مركز الصدارة في الاستقطاب السياحي والمشاريع الاقتصادية العابرة للحدود، بالإضافة إلى تشابه البنية الثقافية والاجتماعية والمصير المشترك بين الجزائر وبلدان الحدود الجنوبية لها مثل مالي والنيجر وتشاد وليبيا وموريتانيا تقابله تحديات كثيرة محكومة بتنافس محتدم ومحموم من قوى دولية وإقليمية تسعى لضرب استقرار المنطقة وجعلها في حرب استنزاف مفتوحة على المطلق وهنا نشير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في النقاط التالية:

[26] أحمد عسكر، كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل على الموقع التالي :
https://acpss.ahram.org.eg/News/20980.aspx، بتاريخ :19-08-2023 ، تم الدخول بتاريخ : 01-11-2023

[27] القدس العربي، تحالف ثلاثي بين المغرب وإسرائيل والإمارات لضرب علاقات الجزائر بدول الساحل، على الموقع التالي: https://www.alquds.com 124587/*- ، بتاريخ 06-02-2024، تاريخ الدخول : 10-02-2024

– وفقا للمنظور الجزائري فان إدارة وهندسة الأمن بالمناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، هي آلية لا مناص منها لمجابهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية الوافدة من ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي، التي تحولت إلى لعبة دومينو معكوسة اكتوت بها دول الجوار وضربت تداعياتها جميع الأطراف.

– أثبتت الدراسة وجود علاقة بين تعدد المقاربات الدولية في احتواء ومجابهة التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي، وتزايد مستوى هذه التهديدات على الأمن الإقليمي والمناطق الحدودية الجنوبية للجزائر.

– أدى التنافس الدولي إلى إشعال الأزمات بالحدود الجنوبية للجزائر، كما هو الحال في ليبيا و التطورات الأمنية الأخيرة بمالي والنيجر، ما أدى إلى تعقيد المشهد الأمني بدول الجوار واصبح هيكله مفتوح على قوى تنافسية جديدة، أثرت سلبا على حدود المقاربة الجزائرية وجعلتها مشتتة بين العديد من الجبهات.

– تمكن النفوذ الروسي الجديد في المنطقة بقيادة "**فاغنر**" من تغيير هيكل منطقة الساحل من نموذج مغلق يهيمن عليه الغرب، إلى هيكل مفتوح لقوى جديدة مثل الصين وتركيا والإمارات وأمام سقوط النفوذ الفرنسي في إفريقيا مثل أحجار الدومينو أمام الاستقطاب الروسي يجعل المنطقة مستقبلا مرشحة لدخول سناريو جديد اقرب بكثير للحرب الأكرانية.

– أدى التطبيع المغربي الإسرائيلي إلى زيادة تعميق الهوة واستمرار القطيعة بشكل تام بين الجارتين الجزائر والمغرب، وأعطى نتائج وخيمة على مستقبل القضية الصحراوية وحق تقرير مصير الشعب الصحرواي، وهو ما يجعل الصراع في المرحلة المقبلة مرشح لدخول مرحلة جديدة من تاريخه سواء من حيث الأطراف أو من حيث الأليات، ما يتطلب من الجزائر إعادة قراءة لتوازنات هذا الوضع الإقليمي الجديد من خلال كسر هذه التحالفات بتحالفات مضادة ومعاكسة. كما نشير أن أي قراءة عكسية من محكومة بتوازنات الماضي سوف تكون مكلفة.

– من المرتقب تزايد نشاط الحركات الجهادية المسلحة وتنامي تجارة السلاح في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، بفعل استمرار الوضع الأمني في ليبيا والسودان ومالي خاصة بعد إعلان المجلس العسكري الحاكم التخلي عن اتفاقية الجزائر 2015 ما يعني دخول المنطقة في سناريو مفتوح على المطلق ما يستدعي مقاربة جديدة من الجزائر على الأقل في الوقت الراهن تتجاوز مقاربة الأمن الحدودي إلى مقاربة الأمن القومي.

– تداخل المصالح الاستراتيجية لبعض الدول المهيمنة مع مصالح ضيقة لبعض النخب العسكرية بمنطقة الساحل يؤدي إلى استمرار سناريو الانقلابات العسكرية بالمنطقة ويجعل الاستقرار بدول الجوار في المرحلة المقبلة مستبعد جدا كما يقوض هذا السناريو الرهان التنموي الذي اعتمدته الجزائر مع دول الجيران ويجعله على المحك وفق تقلبات ومزاج النخبة العسكرية الحاكمة وهو ما يتطلب من الدبلوماسية

الجزائرية في المرحلة القادمة ودون إغفال هذا الأمر تقديم مرافعات عالية المستوى تندد وتجرم الانقلابات العسكرية في المنطقة وتنادي بعدم التعامل معهم ورفض المساومة.

– قراءة الأوضاع والتفتيش الدقيق بدول الجوار يتطلب مرونة عالية من التوغل والتمدد الدبلوماسي بدول الساحل بلغة اقتصادية تضبطها رنة سياسية تتجاوز نبرة المقاربة العسكرية التقليدية وهو ما يجنبنا فعلا إشكالية " **المفاجأة وعدم اليقين**" أمام مخاض ومخاطر أمنية قد تنفلت في أي لحظة ويكون التصدي لها بمثابة الرهان على الوقت الضائع في ظل استمرار النبش والتدخل الخارجي بالمنطقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية :

– القانون رقم: 19–12 المؤرخ في 14 ربيع الثاني سنة 1441 الموافق لتاريخ 11 ديسمبر سنة 2019 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84–09 الصادر بتاريخ 02 جمادى الأولى عام 1404 والموفق لـــــ 04 فبراير سنة 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الصادر بالجريدة الرسمية، بتاريخ 25 مارس 2021، العدد.22

ثانيا: الكتب

- Mahdi Taj, ،Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défense de l'OTA. 2006, .

ثالثا: الرسائل والمذكرات

– بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر03 ،2023 .

رابعا: المقالات

– رافت شريف، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة البدائل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 24 ، 2017.

– علاق جميلة، بلمشوار ربراب، المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية وتعزيز المقدرات السياحية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد 04 ،العدد 02، 2019.

– براقدي سليم، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الاقتصادية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا، جامعة قسنطينة1، العدد 41، 2015.

– عمارة هيمة، آلية التطوير والتخطيط الإقليمي الإنمائي (الطريق السيار الجزائري شرق غرب بالجزائر نموذجا)، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد01، 2021.

– دربالي حميدة، استراتيجية التنمية في المناطق الحدودية، التحديات والمقومات، مجلة السياسة العالمية العدد 01، 2021.

– مشرط يحي، الأزمة في مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي، الحوار المتوسطي، المجلد: 09، العدد: 02، 2018.

–علاق جميلة، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، المجلد 11، العدد 02، 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية

– الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، الموقع التالي:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar ، بتاريخ 2018 ، تاريخ التصفح : 02–07–2023.

– وكالة الأنباء الجزائرية، استحداث عشر ولايات جديدة، على الرباط التالي:

https://www.aps.dz/ar/algerie/105302-2021-، بتاريخ : 18-04-2021 ، تاريخ التصفح : 06-09-2023.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayashiläis، بتاريخ 2020 ، تاريخ التصفح: 02-09-2023.
- سالي فريد. الساحل والصحراء، الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمارات على الرابط التالي:
https://pharostudies.com/?p=7818 ، بتاريخ 18-09-2021 ، تاريخ الدخول : 08-09-2023.
- بورنان يونس، طريق الحرير الجزائري، على الموقع التالي: https://al-ain.com/article/chinese-silk-road-algeria-largest-port-africa ، بتاريخ : 07-05-2021 ، تاريخ التصفح : 2023/12/05.
- المكونات الاساسية لمخطط عمل تهيئة وتنمية مناطق الجنوبية: تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الرابط التالي:
https://www.cder.dz/spip.php?article4077 ، بتاريخ 2019 ، تاريخ الدخول : 02 -05-2023.
- حذاقة عبد الحكيم ، الجزائر تنفق 2.6 مليار- دولار لربطه بنيجيريا، على الموقع التالي :
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/10/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2: تاريخ 06-10-2021، تاريخ الدخول : 02-07-2023.
- الانصاري عمر، أزمة مالي تفاصيل صراع يهدد دول الساحل ، الموقع التالي :
https://www.skynewsarabia.com/world/1646699: تاريخ النشر 21-08-2023 ، تاريخ الدخول:01-11-2023.
- حمدوش بوعلام، الوزير عطاف الحديث اليوم عن جيوش إرهابية بمنطقة الساحل، على الموقع التالي:
https://www.eldjazaireldjadi12564/*-55555، بتاريخ : 25-12-2023، تاريخ التصفح: 30-12-2023.
- حمدي عبد الرحمن، الغرب وعسكرة الساحل الأفريقي، على الموقع التالي : https://aja.me/cy5gq بتاريخ : 07-03-2013، تاريخ التصفح : 18 ديسمبر 2023.
- علي السيد، الصين وطريق الحرير في إفريقيا، على الموقع التالي: (almayadeen.net) .بتاريخ 19-06-2023، تاريخ الدخول : 03-11-2023.
- أحمد عسكر، كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل على الموقع التالي :
https://acpss.ahram.org.eg/News/20980.aspx، بتاريخ :19-08-2023، تم الدخول بتاريخ : 01-11-2023.
- القدس العربي، تحالف ثلاثي بين المغرب وإسرائيل والإمارات لضرب علاقات الجزائر بدول الساحل، على الموقع التالي: https://www.alquds.com 124587/*- ، بتاريخ 06-02-2024، تاريخ الدخول : 10-02-2024.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

alrasayil walmudhakirat

- bin yatu bin zian, almuedilat al'amniat fi mintaqat alsaahil al'afriqii watadaeiatiha ealaa al'amn alqawmii liljazayir 'utruhat linayl shahadat dukturah fi aleulum alsiyasiat walealaqat alduwaliat ,jamieat aljazayir03 ,2023 .

almaqalat –

raft sharif, altanmiat alaiqtisadiat lilmanatiq alhududiat fi misr fi daw' alkhibrat alduwaliati, majalat albadayil markaz al'ahram lildirasat alsiyasiat walastiratijiati, aleadad 24 , 2017.

- ealaq jamilat, bilmishwar rbrab, almanatiq alhududiat liljazayir bayn mutatalabat altanmiat wataeziz almuqadarat alsiyahiati, almajalat aljazayiriat lil'amn al'iinsanii ,almujalad 04 ,aleadad 02, 2019.

- biraqidi salim, alwaqie alaiqtisadiu eabr almajalat alaiqtisadiat fi aljazayar, majalat eulum watiknulujia, jamieat qasnutinata1, aleadad 41, 2015.

- eimarat himata, alyt altatwir waltakhtit al'iiqlimii al'iinmayiyi (altariq alsayaar aljazayiriu sharq gharb bialjazayir namudhaja), majalat alsiyasat alealamiati, almujaladi05, aleudadi01, 2021.

- dirbali hamaydat, astiratijiat altanmiat fi almanatiq alhududiati, altahadiyat walmuqawimati, majalat alsiyasat alealamiat aleadad 01, 2021.

- mishrat yahi, al'azmat fi mali watadaeiatiha ealaa mintaqat alsaahil al'iifriqii, alhiwar almutawasiti, almujaladi: 09, aleadad: 02, 2018.

-ealaq jamilat, astiratijiaat altanafus alduwalii fi mintaqat alsaahila, majalat aleulum alaijtimaeiati, jamieat stif, almujalad 11, aleadad 02, 2014.